مجلة عملية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة. الجمهورية العراقية

حقيقة القدرات النووية الايرانية

الدكتور محمد وصفي ابو مغلي
مركز دراسات الخليج العربي

كثر في الاونة الاخيرة الحديث عن «قدرة ايران النووية» ومجهوداتها في سبيل امتلاك التكنولوجيا النووية، تمهيدا لامتلاك السلاح النووي، وسوف نحاول في هذه المعالجة ان نكشف عن حقيقة القدرات النووية في ايران، حتى لا يؤخذ الناس باوهام الدعاية الصحافية.

لقد مرت مجهودات ايران لامتلاك التكنولوجيا النووية بمرحلتين اثنتين هما:

١ ـ المرحلة الملكية: اثناء حكم محمد رضا بهلوي

٢ ـ المرحلة الحاضرة: تحت حكم خميني.

١ ـ المرحلة الملكية

يرجع اهتمام محمد رضا بهلوي بالطاقة النووية الى مطلع الستينات من هذا القرن تقريبا، عندما اعلن عن ضرورة قيام ايران بتطوير قدراتها النووية الذاتية «للاغراض السلمية» بالتعاون مع دول حلف السنتو الاخرى ويقصد «تركيا وباكستان».

وعلى الرغم من ان ايران، قد وقعت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، وبكل متطلبات وشروط وكالة الطاقة النووية الدولية بشأن استخدام المواد النووية للاغراض السلمية، فان شاه ايران السابق لم يستطع ان يكبح جماح نفسه او يخفي ما يعتمل في نفسه من طموح لامتلاك السلاح النووي، فقد اعلن بكل وضوح (عام ١٩٧٤) ان ايران ستقوم بتطوير قنبلة ذرية عاجلا او آجلا «ولربما خلال فترة اقرب مما يتوقع البعض»[١].

ويلاحظ ان النظام السابق في ايران قد تبنى موقفا مدروسا بعناية بالنسبة لقضية الاسلحة النووية، ولكنه كان يعتمد التمويه ليضلل المراقبين، ويتجلى ذلك في عدد من الامور، منها:

١ ـ كان الشاه يركز على ضرورة التوصل الى اتفاقية اقليمية للحد من انتشار الاسلحة النووية في المحيط الهندي ومنطقة الخليج العربي.

٢ ـ كان المسؤولون الايرانيون ـ في الوقت نفسه ـ يتحدثون عن امكانية القيام بتفجير نووي «للاغراض السلمية»[٢].

٣ ـ كان الشاه (عام ١٩٧٥) قد قال انه من غير المعقول محاولة ايجاد رادع نووي ايراني في مواجهة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

٤ ـ وكان الشاه يقول: إن بلاده قد تضطر الى اعادة النظر في سياستها في حال توصل «دولة صغيرة» (لم يحددها) الى انتاج الاسلحة النووية.»

٥ ـ كان الشاه يشدد على عدم رغبة ايران في الحصول على السلاح النووي ورغبته في حظر انتشار مثل هذا السلاح.

يستفاد من هذه النقاط الخمس السابقة، ان حاكم ايران السابق كان يعني بـ «الدول الصغيرة» الاقطار العربية المتحررة في ذلك الحين، وانه كان يسعى لامتلاك السلاح النووي، ولكنه كان يريد الصاق تهمة البدء في سباق التسلح النووي في المنطقة بالاقطار العربية.

وعلى كل حال فقد بدأ شاه ايران بتنفيذ خطة لتطوير الطاقة النووية في بلاده سار بها حسب ما يلي:

١ ـ في عام ١٩٧٥ بدأ العمل ببناء مفاعلين نوويين في ميناء بوشهر على الخليج العربي سعة كل منهما ١٢٠٠ ميغاواط، بموجب اتفاق تم مع شركة «كرافتفيرك يونيون»

---

١ ـ النشرة الاستراتيجية: المجلد ٥ / العدد ـ ٧ لندن ـ ٣ ايار ١٩٨٤ ص ٩

٢ ـ المصدر نفسه

الالمانية الاتحادية.

٢ ـ تم الاتفاق مع شركة «فراماتوم» الفرنسية على تشييد مفاعلين اخـرين على نهر كارون، سعة كل منهما ٩٠٠ ميغا واط.

٣ ـ تم الاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية على بنـاء ثمانيـة مفاعـلات نوويـة اخرى[٣] تبلغ قيمتها حوالي ١٠ مليار دولار.

٤ ـ وضع الشاه مشاريع للوصول الى طاقة نووية تبلغ ٢٨ الف ميغا واط بحلول عام ٢٠٠٠، عن طريق بناء ٢٥ مفاعلا[٤] ومن اجـل ذلك دخلت ايـران في عقود للتعاون التكنولوجي مع فرنسا، وبريطانيا، والمانيا الغربية، والهند، والسويد، وايطاليا، والولايات المتحدة.

لقد سار الشاه مندفعاً خلف أوهامه، ودخل في محادثات طـويلة مع الـولايات المتحدة الامريكية لنقل تكنولوجيا الذرة الى ايران. ثم توقفت هذه المحادثات سنة ١٩٧٦ بسبب انتخابات الرئاسة في اميركا[٥] وكان ان اعلن جيمي كارتر بعد فوزه في الانتخابات يومئذ سياسته النووية القائمة على الحد من انتشار التكنولوجيا الذرية، وخاصة في المجالات العسكرية.

ويبدو ان شاه ايران قد ادرك في ذلك الوقت ان الولايات المتحدة لن تسمح له بامتلاك التكنولوجيا النووية خوفا من صناعة سلاح نووي. ولذلك قامت ايران بعقد مؤتمر في تخت جمشيد من ١٠ ـ ١٤ نيسان / ١٩٧٧ بهدف نقل التكنولوجيا النووية الى ايران. ودعى لحضور المؤتمر ممثلو اربعين دولة، ذكرت صحيفة اطلاعات منهم: رؤساء مراكز البحوث النووية في كل من: اليابـان ـ والهند ـ وكنـدا ـ والولايـات المتحدة ـ والمانيا الاتحادية ـ والارجنتين ـ وباكستان ـ والسويد ـ ويوغسلافيا[٦].

وقدم «علي سخاوت» رئيس مركز البحوث في مؤسسة الطاقة النووية الايرانيـة تقريراً للمؤتمر حول انتقال التكنولوجيا النووية الى البلدان المحتاجة لها، جاء فيه انه

---

٣ ـ مجلة الاخاء: العدد ٤٩٧ ـ طهران ـ ٢٩ / امرداد/ ٢٥٣٦ (٢٠ اب ١٩٧٧) ص ٧ ويقال ان المفاعلات تلك كانت خمسة مفاعلات فقط وانها كانت تعمل باليورانيوم المشبع قليلا، وتستخدم المياه الخفيفة لاغـراض التبريـد (راجع النشرة الاستراتيجية المجلد ٥/العدد/٧ لندن ٣ ايار ١٩٨٥ ص ٥)

٤ ـ مجلة الاخاء: العدد ٤٩٧ ـ طهران ـ ٢٩/امرداد/٢٥٣٦ (٢٠ اب ١٩٧٧) ص ٧ ويقال ان ايران كانت تنوي شراء ٢٠ مفاعلا فقط. (راجع النشرة الاستراتيجية المجلد ٥/العدد ـ ٧ لندن ـ ٣ ايار ١٩٨٥ ص ٥).

٥ ـ راجع تصريحات الدكتور اكبر اعتماد بهذا الشأن في مجلة الاخاء: العدد ٤٩٨ طهران ـ ٥ / شهريور/٢٥٣٦ (٢٧ آب / ١٩٧٧) ص ٩

٦ ـ صحيفة اطلاعات: العدد ١٥٢٧٠ ـ طهران ـ ٧/فروردين / ٢٥٣٦ ص ١٦.

ورد الى ايران سنة ١٩٦٠ عدد من الكتب والبحوث والمراجع، وكمية من الراديوم النشيط وعدد من الاجهزة من البلدان التي تصدر التكنولوجيا النووية. وفي عام ١٩٦٤ وضعت هذه الامور كلها تحت تصرف الباحثين الايرانيين[٧].

وصرح متحدث باسم مؤسسة الطاقة النووية الايرانية بان «الهدف من عقد المؤتمر هو نقل التكنولوجيا النووية الى ايران»[٨].

وقد تميز اليوم الثالث لمؤتمر تخت جمشيد هذا بالهجوم على سياسة كارتر النووية، وبخاصة من قبل علماء المانيا الاتحادية، ويوغسلافيا، كما هاجم ممثلو الهند وباكستان سياسة كندا الخاصة بعدم بيع اليورانيوم للمفاعلات النووية في تلك البلدان[٩].

ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية شعرت بما يمكن ان يجره عليها حشد هذا العدد من ممثلي الدول في مؤتمر تخت جمشيد، فلم ترسل (ممثلها شايمان مستشار الرئيس كارتر للشؤون الذرية). لحضور المؤتمر على الرغم من انه قبل الدعوة في البداية. ولكن الاحداث التي جرت داخل المؤتمر جعلت الولايات المتحدة تعده اداة تشهير بها وتحد لسياستها النووية، مما اضطرها الى ارسال الاميرال توماس ديفز (سكرتير لجنة مراقبة الاسلحة النووية) الذي وصل فجأة الى ايران واجرى محادثات مع المسؤولين هناك، ودعا ايران للجلوس الى مائدة المفاوضات بوصفها من البلدان الموقعة على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية[١٠].

ويؤخذ من تصريحات الاميرال توماس ديفز ومن اجوبته للصحافيين انه كان غاضبا من تصرفات اعضاء المؤتمر حيال بلاده من ذلك المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ١٢ نيسان (٢٣/ فروردين). ونقتطف منه ما يلي:

س: في حالة رفض سياسة كارتر النووية، هل ستقوم اميركا مع الاتحاد السوفياتي بالضغط على البلدان الاخرى.

ديفز: ستلجأ اميركا الى ذلك. ان اميركا عندما هددت الباكستان بقطع المساعدات العسكرية عنها اذا هي اشترت مفاعل تنشيط اليورانيوم من فرنسا، انما وضعت الباكستان تحت ضغط سياسي.

س: الا تضطر سياسة كارتر الذرية بعض البلدان مثل يوغسلافيا الى الانسحاب من

---

٧ ـ صحيفة اطلاعات: العدد ١٥٢٨٢ ـ طهران ـ ٢٣/فروردين/ ٢٥٣٦ ص ٢١.

٨ ـ المصدر نفسه.

٩ ـ المصدر نفسه.

١٠ ـ صحيفة اطلاعات العدد ١٥٢٨٤ ـ طهران ـ ٢٥/فروردين / ٢٥٣٦ ص ٢٨.

معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية؟

ديفز: انني امل ان يكونوا اعقل من ان ينسحبوا من المعاهدة[11].

ويبدو ان رد الفعل عند الجانب الايراني على تصريحات توماس ديفز كان على عكس ما توقع الاميركيون. ويستفاد هذا من المؤتمر الصحفي الذي عقده «اكبر اعتماد» رئيس مؤسسة الطاقة الذرية الايرانية يومئذ. اذ قال:

«على الرغم من ان اكثر الكلام الذي دار في المؤتمر كان عن المسائل الفنية الخاصة بنقل التكنولوجيا، فقد جرى الحديث ايضا بشكل واسع عن الامور السياسية والاقتصادية. وقد تناولت المحادثات في المؤتمر «الاعلان غير المنتظر» عن سياسة كارتر النووية التي جرى الاعلان عنها قبل المؤتمر بعدة ايام».

ثم وجه الصحفيون اسئلتهم:

س: لماذا لم يحضر «شايمان» مستشار الرئيس كارتر للشؤون الذرية الى المؤتمر؟

اكبر اعتماد: كان شايمان مصمما على الحضور، ثم تغاضى عنه. ومع ذلك فان حضور الاميرال ديفز الى ايران ومحادثاته مع بعض المشاركين في المؤتمر له اهمية خاصة.

س: بخصوص شراء ايران لمفاعلات ذرية اميركية.

اكبر اعتماد: لقد قطعت المحادثات التي بدأت قبل الانتخابات الاميركية... ونأمل ان تستأنف المحادثات في الصيف القادم عندما تتضح سياسة اميركا الذرية.

واضاف: ان التكنولوجيا النووية ليست وقفا على اميركا. ونستطيع عند اللزوم ان نتلقى المساعدة من اي بلد كان. ان سياسة ايران النووية تقرر في طهران ولا يستطيع اي بلد ان يجبرنا على شيء.

س: ماذا يمكن ان تفعل ايران اذا كانت السياسة الاميركية تحدد انتقال المفاعلات، وتضع تصدير اليورانيوم المشبع؟

كبر اعتماد: اننا في هذه الحالة سوف نلتزم بسياستنا[12].

ويبدو ان شاه ايران ادرك بعد عدة شهور انه قد أغضب الولايات المتحدة بدرجة كبيرة، واراد ان يصلح ما افسده مؤتمر «تخت جمشيد» فاغتنم مناسبة تخريج دفعة من طلاب كلية الدفاع الوطني (ايلول ١٩٧٧)، فالقى في الحفل كلمة جاء فيها قوله:

«اننا لا نسعى للحصول على السلاح النووي ولن نفكر في الحصول عليه، ولدينا

---

١١ ـ راجع اطلاعات ـ العدد ١٥٢٨٣ ـ طهران ٢٤/ فروردين /٢٥٣٦ ص ٤.

١٢ ـ صحيفة اطلاعات: العدد ١٥٢٨٥ ـ طهران ـ ٢٧ /فروردين/ ٢٥٣٦ ص٤.

ادلة عديدة على ذلك. فاذا ما تم حصر وجود هذا النوع من السلاح في نطاق الدول التي تملكه الان لامكن السيطرة عليه. اما اذا زاد عدد الدول المالكة فسوف يفلت زمام الامور وتصعب السيطرة عليه. تصوروا الاخطار الناجمة عن وجود هذا السلاح في حوزة الدول الصغيرة والكبيرة معا».

وقال الشاه ايضا: «ان ايران من ضمن الدول التي تسعى الى حظر انتشار الاسلحة النووية...».

ثم اشار الشاه الى شراء ايران لعدد من المفاعلات النووية فقال: «شراؤنا لهذه المفاعلات بدافع توليد الطاقة الكهربائية وخدمة الاغراض السلمية فقط، وليست للاغراض العسكرية. ان ايران لم، ولن تسعى للحصول على معمل تكثيف اليورانيوم، اننا نسعى الى عقد اتفاق مع اية جهة كانت لتدعيم طاقتنا. ووقعنا. وسنوقع اتفاقيات في سبيل ضمان طاقة المفاعلات النووية»[١٣].

ويلاحظ في هذا الكلام ان الشاه السابق قد كرر ما كان يقوله، واكد عدم رغبة ايران في امتلاك السلاح النووي ودلل على ذلك بعدم رغبة ايران في الحصول «على معمل تكثيف (اشباع) اليورانيوم» وهذا السلوك الدعائي نوع من المغالطة التي كان يتقنها الشاه السابق.

اما بالنسبة للبرامج النووية الايرانية، فقد سارت حسب الخطة التي وضعت لها من قبل، رغم كل شيء. وكانت مظاهر ذلك:

١ ـ اقامة مفاعل نووي (من المانيا الاتحادية) في مدينة بوشهر بكلفة مليار دولار[١٤] كان يعمل فيه (٤٠٠٠) عامل و (١١٠٠) مهندس اجنبي (نيسان ١٩٧٧)[١٥] وقالوا انه سيكون جاهزا للعمل في عام ١٩٨٠[١٦].

٢ ـ اشترت من فرنسا مفاعلين نوويين. واعلن المتحدث الرسمي باسم القصر الجمهوري الفرنسي يومئذ، ان ايران اعربت عن استعدادها لشراء اربعة مفاعلات نووية اخرى لتوليد الطاقة الكهربائية، على ان يتم ذلك مقابل شراء فرنسا للنفط الايراني[١٧].

---

١٣ ـ مجلة الاخاء: العدد ٥٠١ ـ طهران ٢٦/شهريور ٢٥٣٦ (١٧ ايلول / ١٩٧٧) ص ٩.
١٤ ـ مجلة الاخاء ـ العدد ٥٠٦ طهران ٢٢/١٠/١٩٧٧ ص ٧.
١٥ ـ صحيفة اطلاعات العدد ١٥٢٨٤ ـ طهران ـ ٢٥/فروردين / ٢٥٣٦ ص ٢٨.
١٦ ـ مجلة الاخاء العدد ٤٩٨ ـ طهران ـ ٥ / شهريور/ ٢٥٣٦ (٢٧ اب / ١٩٧٧) ص ٩.
١٧ ـ صحيفة اطلاعات العدد ١٥٢٨٧ طهران ـ ٢٩ فروردين ٢٥٣٦ ص١.

٣ ـ تم الاتفاق في آب ١٩٧٨ بين ايران والولايات المتحدة الامريكية على بناء ثماني محطات لتوليد الطاقة النووية في ايران.

وصرح «سايروس منصور» نائب المدير العام لمؤسسة الطاقة النووية الايرانية ان كلفة المحطات المزمع انشاؤها حسب الاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية تبلغ (٢٠) مليار دولار[١٨].

٤ ـ أسهمت ايران في شركتين فرنسيتين تعملان في مجال اشباع اليورانيوم هما: شركة كراديف (١٥٪ من اسهمها) وشركة اوراديف (١٠٪ من اسهمها[١٩]) وذلك لضمان استقلال ايران في مجال الدورة الوقودية (Fuel Cycle).

٥ ـ دخل حاكم ايران السابق في مفاوضات مع الشركات الفرنسية لشراء مجمع كيمياوي لاعادة معاملة الوقود (Reprocessing) رغم المعارضة الامريكية لمثل هذه الخطوة، لاهميتها على صعيد تعزيز القدرات الايرانية النووية العسكرية[٢٠].

اما فيما يتعلق بالمواد الاولية فقد صرح «قاسم عربيان» رئيس لجنة اكتشاف واستخراج الوقود في مؤسسة الطاقة الذرية الايرانية ان ايران تعاقدت على شراء ٣٠ الف طن من اليورانيوم المشبع[٢١] وربما تكون هذه الكمية من اليورانيوم هي الكمية نفسها التي ذكرتها التقارير التي قالت ان نظام الشاه حصل على كميات ذات شأن من اليورانيوم الخام من جنوب افريقيا في صفقة عقدت عام ١٩٧٥ بلغت قيمتها ٧٠٠ مليون دولار[٢٢].

وقال قاسم عربيان ايضا «ان ايران تعمل على اكتشاف اليورانيوم في بعض البلدان، مثل النيجر، والكابون، وزامبيا، حتى لا تكون ايران معتمدة على بلد واحد او بلدين في الحصول على اليورانيوم[٢٣]».

واضاف: سيكون في ايران سنة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ مصنع لاشباع اليورانيوم[٢٤]. وذكرت بعض المصادر الغربية في اواخر السبعينات ان ايران تمتلك «احتياطا مهما» من

---

١٨ ـ مجلة الاخاء العدد ٥٤٩ ـ طهران ـ ٢٦/٨/١٩٧٨ ص ٤٧

١٩ ـ صحيفة اطلاعات العدد ١٥٢٨٧ ـ طهران ـ ٢٩/ فروردين/ ٢٥٣٤٦ ص ١ويقال ان ايران اشترت ٢٥٪ من اسهم شركة كراديف و ١٢,٥٪ من اسهم شركة اوراديف. (راجع النشرة الاستراتيجية المجلد ٥/ العدد ٧ لندن ـ ٣ ايار/ ١٩٨٤ ص ٥.

٢٠ ـ النشرة الاستراتيجية: المجلد ٥ العدد ٧ لندن ـ ٣ ايار ١٩٨٤ ص ٥.

٢١ ـ صحيفة اطلاعات العدد ١٥٢٨٢ ـ طهران ٢٣ فروردين ٢٥٣٦ ص ٢١.

٢٢ ـ النشرة الاستراتيجية: المجلد ٥ العدد ٧ لندن ٣ ايار ١٩٨٤ ص ٥.

٢٣ ـ صحيفة اطلاعات العدد ١٥٢٨٢ طهران ٢٣ فروردين ٢٥٣٦ ص ٢١.

٢٤ ـ المصدر نفسه.

اليورانيوم في منطقة كرمان (جنوبي ايران).

عوائق في طريق طموحات الشاه:

كانت طموحات الشاه السابق اكبر بكثير من امكانيات ايران العلمية. لقد هيأ ارتفاع اسعار النفط المطرد منذ الحظر النفطي العربي سنة ١٩٧٣ دخلا «هائلا» لايران في السنوات اللاحقة وصلت الى ارقام خيالية، ولكن ذلك جعل من ايران بلداً أشبه ما تكون بالرجل الجاهل الذي ورث ثروة طائلة، فهو يريد ان يتشبه بالعظماء، ولكنه لا يستطيع لشدة جهلة بقواعد التعامل مع الناس.

لقد وضع الشاه السابق خطة لبناء حوالي عشرين مفاعلا نوويا ولكنه لم يكن يملك القاعدة البشرية المدربة القادرة على ضمان الحد الادنى من الاستقلال الذاتي في المجال النووي. وقد قدرت المصادر الامريكية في اواخر السبعينات ان برامج الشاه النووية كانت بحاجة الى ما لا يقل عن ١٥ الف عالم وفني. وكل ما كانت تملكه هيئة الطاقة النووية الايرانية سنة ١٩٧٦ حوالي ١٥٠ عنصرا «مدربا» في حقل الفيزياء النووية، ١٠٪ منهم من الايرانيين (١٥ عنصرا) و ٩٠٪ من غير الايرانيين (١٣٥ عنصرا)[٢٥].

ولذلك فقد دخلت ايران في صفقات خاصة للتعاون مع بعض الدول المختارة، كان على رأسها الارجنتين التي زودت ايران بحوالي نصف الطاقم العامل في هيئة الطاقة النووية الايرانية وكان يشرف عليهم الاميرال اوسكار ارماند وكولملت الرئيس السابق للبرنامج النووي الارجنتيني. والمستشار الخاص لشؤون الطاقة النووية للحكومة الايرانية.

وذكرت المصادر الغربية في اواخر ١٩٧٦ ان حوالي ٣٠٠ فني ايراني مختص بحقل الابحاث النووية يدرس في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية، منهم حوالي ٢٥ فنيا في معهد م. اي تي الاميركي المعروف[٢٦].

وقد لعبت الولايات المتحدة الامريكية دورا مهما في دعم القدرات النووية الايرانية حتى ان اولى دوائر الابحاث الايرانية في حقل الطاقة النووية كانت قد اسست في جامعة طهران سنة ١٩٥٨، وقامت الولايات المتحدة الامريكية بمد ايران باول مفاعل

---

٢٥ ـ النشرة الاستراتيجية: المجلد ٥ العدد ٧ لندن ـ ٣ ايار ١٩٨٤.

٢٦ ـ المصدر نفسه.

صغير للابحاث النووية (سعة ٥ ميغا واط)، بدأ العمل فيه عام ١٩٦٧.

قدرة ايران على انتاج السلاح النووي:

كانت التقديرات الغربية السائدة ـ حتى سقوط نظام الشاه سنة ١٩٧٩ ـ تتوقع ان تستطيع ايران انتاج سلاح نووي مع نهاية الثمانينات من هذا القرن، وذهب احد التقديرات في عام ١٩٧٩ الى ان البرامج التي وضعها الشاه كانت ستمكن ايران «نظريا» من تطوير ١١ قنبلة ذرية في الاقل بحلول عام ١٩٨٥، و ٤٦ قنبلة بحلول عام ١٩٩٥[٢٧].

ويغلب على الظن ان هذا التقدير كان مبالغا فيه الى حد التهويل.. اننا لا ننكر ان نظام الشاه قد حصل على اليورانيوم الخام، وقد يكون قد حصل على اليورانيوم المشبع. ولكن السلاح النووي ليس يورانيوما فقط. وايران ـ من الناحية العلمية اعجز من ان تنتج الاجهزة اللازمة لتفجير قنبلة ذرية تلقى من طائرة الا اذا تسلمت كل ذلك جاهزا من الولايات المتحدة الامريكية. ولا اظن ان الامريكيين يمكن ان يفعلوا ذلك، والا يكونون قد خرجوا على مفاهيم الوفاق الدولي واتفاق منع انتشار الاسلحة النووية، وهي امور ليست في صالحهم.

٢ ـ المرحلة الحاضرة: تحت حكم خميني

سقط نظام الشاه في شباط ١٩٧٩، وقام حكام ايران الجدد بالغاء صفقات المفاعلات النووية التي كان نظام الشاه قد تعاقد على شرائها. وجمدوا العمل في المفاعلات الالمانية والفرنسية، كما جمدوا مساهمتهم في مجمعي اورانديف وكورديف الفرنسية لاشباع اليورانيوم، وقطعوا علاقات التعاون التكنولوجي مع الدول الغربية، كما قطعوا علاقات التعاون مع الهند والسويد وغيرهما.

وفي دراسة مقارنة اجراها معهد (سيبري السويدي)، اعطيت ايران درجة (صفر) فيما يتعلق بالقدرة على تجربة الاسلحة النووية، من اصل خمس درجات اذ تشير الدرجة الخامسة الى (قدرة متطورة)[٢٨].

---

٢٧ ـ النشرة الاستراتيجية: المجلد ٥ / العدد ٧ لندن ـ ٣ ايار ١٩٨٤.

٢٨ ـ النشرة الاستراتيجية: المجلد ٥ العدد ٧ لندن ـ ٣ ايار ١٩٨٤.

اما على صعيد توافر الطاقة البشرية اللازمة افادت تقييمات معهد سيبري الى ان القدرات البشرية الايرانية (ضئيلة)[٢٩].

ومن الغريب حقا انه على الرغم من كل هذه التقييمات فقد ظهرت تقارير غربية في صيف ١٩٨٣ لتؤكد ان ايران بدأت تنظر الى احياء برنامجها النووي، وان كان ذلك على نطاق متواضع. وذكرت هذه التقارير ان ايران تتعاون مع الباكستان في هذا المجال.

وقد بقيت المعلومات المتوفرة عن البرنامج النووي الايراني ضئيلة جدا حتى انتشر خبر في نيسان ١٩٨٤ حول اقتراب ايران من تطوير قنبلة نووية بمساعدة فنية من المانيا الغربية. ويقول الخبر ايضا ان العمل قد بدأ منذ مدة في المفاعلات الالمانية الصنع الموجودة في بوشهر وان الشركة الالمانية (كرافتفيرك) قد ارسلت ٤٠ فنيا لاعادة تشغيل هذه المفاعلات[٣٠].

ونقل الخبر عن مصادر (استخبارات المانية) ان ايران دخلت المرحلة الاخيرة من انتاج قنبلة نووية[٣١] لكنها اضافت ان الحكومة الالمانية قد ربطت بين استعدادها للمضي في بناء المفاعل وانهاء الحرب مع العراق.

وهنا لابد من ان نلاحظ بعض الامور المهمة تتعلق بهذا الخبر وهي:

١ ـ هذا الخبر فيه كثير من التناقض، فهو يزعم ان ايران دخلت المرحلة الاخيرة من انتاج قنبلة نووية. وفي الوقت نفسه يزعم ان الحكومة الالمانية اشترطت انهاء الحرب مع العراق للمضي في بناء المفاعل.

فكيف استطاعت ايران تصنيع قنبلة نووية في مفاعل لم يكتمل بناؤه؟

٢ ـ يقول الخبر: ان الشركة الالمانية (كرافتفيرك) قد ارسلت ٤٠ فنيا لاعادة تشغيل المفاعلات الموجودة في بوشهر. وبديهي ان هذا العدد من الفنيين لايستطيع تشغيل مفاعل نووي. مع العلم ان الفنيين الايرانيين الذين كانوا في ايران منذ زمن الشاه لا يزيدون عن ١٥ عنصرا. ومن المستبعد جداً أن تكون العناصر التي أرسلت الى أوروبا وأمريكا للتدرب قد عادت الى ايران. وحتى لو عادت كلها (وعددها ٣٠٠ عنصر) فان هذا العدد لا يكفي ايضا الا اذا استعان الايرانيون بالخبراء والفنيين الأجانب.

---

٢٩ ـ Lewis A.Dunn, "Persian Gulf Nuclearisation" The Security of the Persian Gulf, London, 1981, P.88.

٣٠ ـ النشرة الاستراتيجية: المجلد ٥ / العدد ٧ ـ لندن ٣/ايار/١٩٨٤

٣١ ـ المصدر نفسه.

٣ ـ إن الاتفاق الاصلي الذي تم بين شركة (كرافتفيرك) وحكومة الشاه سنة ١٩٧٦ قد الغي سنة ١٩٧٩ بسقوط حكومة الشاه وقيام النظام الجديد، وقد سحبت إلشركة مهندسيها ومعداتها وأخلت موقع البناء في حينه.

٤ ـ أرسلت الشركة الالمانية المذكورة طاقما من ٣٠ خبيراً الى إيران في كانون الثاني ١٩٨٤ لوضع دراسة حول امكانية استئناف العمل، وقد انتهت هذه الدراسة في خريف ١٩٨٤.

٥ ـ من المرجح ان الخبر الذي زعم ان ايران دخلت المرحلة الاخيرة من انتاج قنبلة نووية هو خبر سربته احدى دوائر المخابرات المعادية للعراق، من اجل نشر الذعر النووي تماماً كما فعلت اجهزة المخابرات الصهيونية والامبريالية التي ملأت الدنيا ضجيجا. حول السلاح النووي (الاسرائيلي) في حين ان المؤكد ـ حتى اليوم ان هذا الكيان العدواني العنصري لم يستطع الحصول على سلاح نووي.

وقد قالت مصادر وزارة الخارجية الامريكية انها لا تملك معلومات «تؤكد حصول ايران على الاجهزة الضرورية لانتاج الاسلحة النووية». واضافت تلك المصادر انه حسب تقديراتها، من المتوقع ان تستغرق عملية انهاء العمل في المفاعلات المعنية (الالمانية الصنع) ما بين ٢ ـ ٣ سنوات. يضاف الى ذلك ان هذا النوع من المفاعلات يعمل بالمياه الخفيفة غير المناسبة لبرنامج نووي عسكري.

ومن جهة اخرى فقد نقلت احدى النشرات البريطانية الموثوقة في نيسان ١٩٨٤ خبراً «احتمال قيام ايران بانتاج الاسلحة النووية خلال السنتين القادمتين»[٣٢].

واخيراً يمكن على ضوء المعلومات الواردة في الصفحات السابقة ان نستنتج عدة استنتاجات اهمها:

١ ـ ان نظام الحكم الايراني الحالي ينظر بعين الجدية الى امكانية متابعة بعض المشاريع النووية التي بدأها الشاه. وخاصة ما يتعلق بالمفاعلات الالمانية الصنع.

٢ ـ لا توجد ادلة تشير الى نجاح ايران في تجنيد الطاقات البشرية اللازمة لادارة برنامج ذاتي يحضى بالمصداقية لبناء القنابل النووية. وتفيد المصادر الغربية ان القاعدة الفنية الايرانية ضئيلة جدا. كما ان اكثر القوى البشرية المدربة قد بقيت في الخارج منذ سقوط نظام الشاه.

---

٣٢ ـ النشرة الاستراتيجية: المجلد ٥ العدد ٧ لندن ٣ ايار ١٩٨٤ ص ٥.

٣ ـ ليس هناك اي دليل واضح على حصول ايران على الاجهزة الضرورية لانتاج القنابل النووية.

٤ ـ ليس هناك ادلة واضحة تشير الى وجود تعاون اطراف خارجية مع نظام ايران في مجال انتاج الاسلحة النووية، رغم انه لا يمكن تجاهل مثل هذا الاحتمال، وخاصة على ضوء الروابط بين ايران وباكستان والعلاقات السابقة مع الارجنتين. وكذلك العلاقات مع الكيان الصهيوني الذي يمكن ان يساعد في هذا المجال نكاية بالعرب عامة، وبالعراق على وجه الخصوص. هذا من جهة، ومن جهة اخرى فقد اشارت بعض الانباء الى تعاون نووي بين الصين وايران. وقالت جهات من الحزب الديمقراطي الاميركي ان ادارة ريغان، تغطي مخالفات الصين لاتفاقيات الحد من الانتشار النووي. وقد اتهم السناتور «الن كرانستون» الديمقراطي الصين بالاشتراك مع خمس دول اخرى هي: البرازيل، والارجنتين وباكستان وجنوب افريقيا، وايران، في الانتاج النووي بشكل غير قانوني.. [٣٣]

ويمكننا ان نضيف الى تلك الدول: الكيان الصهيوني العنصري الذي قام على الارهاب واستخف بكل القوانين والقيم الانسانية.

٣٣ ـ مجلة الطليعة العربية العدد ١٣٩ ـ باريس ٢٨ / تشرين الاول / ١٩٨٥ ص ٢٧.